STATEMENT BY EGYPT

MADE 15 JUNE 2004

AT THE UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

Eleventh Session

São Paulo, Brazil
13-18 June 2004

جمهورية مصر العربية

كلمة

السيدة السفيرة نائلة جبر

المندوبة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية فى جنيف

رئيس وفد مصر

أمام

جلسة النقاش العام

الدورة الوزارية الحادية عشر

لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

14 يونيو 2004

ساو باولو

رجاء المراجعة عند الإلقاء

الجويلى/

السيد الرئيس

السيد الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

السادة الوزراء ورؤساء الوفود

السيدات والسادة

إنه ليسعدنى أن أكون معكم اليوم فى هذا الحدث الهام الذى يعقد فى مناسبة خاصة، ألا وهى الاحتفال بالعيد الأربعين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتلك المرحلة العمرية تمثل فى كثير من الثقافات، ومنها الثقافة العربية، سن النضج الذى يُمكِن من الارتكاز على الخبرة المكتسبة المتراكمة من أجل إطلاق الأفكار المتجددة. وتقترن خصوصية توقيت اجتماعنا، مع تميز مكان تجمعنا فى البرازيل، تلك الدولة التى أثرَت أدبيات التنمية بإسهام وفير من مفكريها وبالتالى أثرت فيها تأثيراً إيجابياً هائلاً، ثم اتبعت على أرض الواقع استراتيجيات فريدة أنجزت بها طفرات تنموية، جمعت بين تأصيل الفكر، وتأثير الفعل.

وهذا المؤتمر فرصة للتفكير المتعمق فى موضوعات فى غاية الأهمية، نستفيد خلالها من الطبيعة المميزة للأنكتاد، الذى يجمع المعنيين بقضايا التنمية، مهما اختلفت ولايتهم، وتنوعت وجهات نظرهم، حتى ينسجون معاً رؤية شاملة، تعبر القطاعات وتمزج التخصصات، وبالتالى تؤهل لتمحص العديد من قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية من منظور شامل وعلى مستوى استراتيجى. ومما يساعدنا فى تحقيق هدفنا هذا أيضاً، هو أننا نجتمع فى إطار مرن لبناء التوافق، دون التكبيل بقيود التفاوض، وتلك إحدى الميزات النسبية الرئيسية للأنكتاد، التى يجب أن نحافظ عليها وننميها حتى يستمر بمثابة مستودع للأفكار المتجددة، ومنبع للتوافق البناء حول القضايا المحورية فى الاقتصاد السياسى الدولى، بما يسهم مباشرة فى صياغة مفردات ومفاهيم الخطاب التنموى العالمى.

وليس أدل على ذلك، أهمية الموضوعات التى اختار الأنكتاد الحادى عشر أن يركز عليها، وعلى قمتها موضوعه الرئيسى وهو الاتساق بين المنظومة الاقتصادية الدولية، وبين الاستراتيجيات التنموية الوطنية. وذلك ليس دون توجه محدد، ولكن

بقصد واضح، وهو من أجل التنمية. ويثبت ذلك أن الدول فرادى لا تستطيع، مهما علت قدراتها وكيفما حسنت نواياها، أن تحقق غاياتها التنموية فى فراغ دولى. بل يجب أن تكون هناك بيئة دولية تمكنها من تسجيل ذلك الهدف؛ مما يدفعنا إلى النظر إلى التنمية الوطنية وسط إطار بنيوى هو هيكل المنظومة الاقتصادية الدولية، الذى يجب تكون دعائمه "صديقة" للتنمية، ومحفزة لها.

ويتطلب ذلك إسهامنا جميعاً فى ما يسمى بحكم العولمة، التى تعد التيار الذى يتدفق داخل المنظومة الدولية، فيوجهها فى أى اتجاه شاء، مما يتطلب من المجتمع الدولى أن يسرع فى عملية صياغة قواعد إرشادية عامة تمكن الدول النامية من جنى مكاسب العولمة، وتفادى خسائرها قدر الإمكان. ولا يستثنى من ذلك أى فاعل دولى كان، فكما أن للجميع حقوق، فعلى الكل مسئوليات. وربما يؤكد ذلك أهمية النقاش المطول المثير للاهتمام الذى اتسمت به العملية التحضيرية عند تطرقها لموضوع المسئولية التنموية للشركات فى الدول المضيفة، التى يجب أن توازن هدفها الأصيل المتمثل فى تعظيم الربح مع تلك المسئولية التنموية. وعلى الأنكتاد الاضطلاع بدور رئيسى فى إرشاد الشركات متعددة الجنسية عابرة القومية إلى مدونة سلوك تعتبر بمثابة قائمة التميز لمن يتبعها ويطبقها.

ويرتبط بذلك، ما أفرده المؤتمر فى إطار الموضوع الفرعى الثانى، والذى ركز على الطاقات الإنتاجية، وبناء التنافسية. فتلك القضايا التى تتطرق إلى تحدى قيود العرض، إنما تعالج قضية رئيسية لا مفر منها من أجل تحقيق التنمية. وقد أبرزت مدى أهمية أن يكون الاستثمار الأجنبى المباشر مفيداً يضيف قيمة حقيقية إلى الدول المستقبلة، ويساهم فى نقل التكنولوجيا والارتقاء بالموارد البشرية. كما تبين خلال المناقشات محورية بعض المجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى أصبحت تمثل البنية التحتية لكافة المعاملات الاقتصادية، بل ولا أقول الاجتماعية والسياسية، لا غنى عنها كقاعدة يتم البناء عليها وكوسيلة للنهوض بالقدرات الاقتصادية. وكذلك، فقد ناقش الموضوع قضايا بازغة جديدة مثل النقل وتيسير التجارة، وعلاقتها بتغير البيئة الأمنية الدولية، وما يفرضه ذلك على الدول النامية من

تحديات، تحتم جهوداً دولية وتحتاج إلى إرادة عالمية لكيلا يتم إثقال كاهل الدول النامية بمعايير ومشروطيات تصبح حواجز جديدة أمام اندماجها العالمى.

وتباعاً، فقد جاء الموضوع الفرعى الثالث، والخاص بتوكيد جنى المكاسب التنموية من المفاوضات التجارية الدولية، ليعكس التسلسل المنطقى لأولويات التحرك. فما أن تتم إقامة بنية اقتصادية عالمية متسقة مع متطلبات للتنمية، وتمكن الدول النامية من استنفار قدراتها الإنتاجية والإعلاء من تنافسيتها، حتى تتضح مدى أهمية استنفاذ الفرص التنموية فى إطار المفاوضات التجارية الدولية، لتستطيع الدول النامية الاستفادة من ميزاتها النسبية، وترجمتها إلى نفاذ أوسع للأسواق، وتبادل تجارى أكبر لسلعها، بما يعنيه ذلك من إدرار للنقد الأجنبى، وذلك حتى تصبح التجارة عن حق قاطرة للنمو والتنمية.

وأعلم هنا الحوار الذى دار، خلال العملية التحضيرية، حول ولاية ونطاق عمل الأنكتاد فى مقابل المنظمات الدولية المعنية الأخرى. ورؤيتنا هى أنه لا تناقض على الإطلاق بين الولايات الواضحة لكل من تلك المنظمات. فالأنكتاد، هو نقطة الاتصال الرئيسية، بل الوحيدة، للأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لموضوعات التجارة والتنمية، والموضوعات ذات الصلة المتعلقة بالتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. ولا غبار على ولايته وركائز عمله الثلاث المتمثلة فى بناء التوافق، وتحليل السياسات، والمساعدات الفنية. فالأنكتاد يضطلع إذاً بمهمة التطرق إلى موضوعات التجارة الدولية ككل، تشمل فى ذلك المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والإقليمية والثنائية. كما تشمل كل الموضوعات الواقعة فى هذا الإطار سواء كانت تخضع لأطر تفاوضية، أو قضايا جديدة أخرى هامة لم يتم التطرق إليها بعد، أو تذهب إلى ما هو وراء الالتزامات التعاقدية. وتلك المهمة الأخيرة، يكاد الأنكتاد ينفرد بها، حيث لا تستطيع أية منظمة دولية أخرى القيام بها، وهى ولاية تجب صيانتها والعمل على توسيعها، وتمكين الأنكتاد من تنفيذها، لبناء منظومة تجارية دولية صائبة تقف على أعمدة صلبة. فالتوافق الذى يجب إحداثه فى الأنكتاد، يجب أن يشكل ملامح المنظومة التجارية العالمية على المستوى البنيوى ومن خلال رؤية استراتيجية.

ويجب على الأنكتاد، كما عودنا دائماً، أن يخطو خطوات "تقدمية" نحو مناقشة وطرح مفاهيم تنموية جديدة لا تجرؤ المنظمات الأخرى على مناقشتها. إذاً، لكل منظمة دور، وعلى كل منها مسئولية.

وأخيراً، فقد كان الموضوع الفرعى الرابع، والخاص بالشراكات من اجل التنمية، حتمياً لاستكمال الأضلاع الضرورية لموضوع المؤتمر الرئيسى. فقد أصبح لزاماً أن تشارك كافة أطراف المصالح فى العملية التنموية. ومع استمرار الدور المحورى للدولة الذى لا غنى عنه لوضع الاستراتيجيات التنموية طويلة الأمد، ولمعالجة إخفاقات الأسواق، إلا أنه لابد من دور نشط ومسئول، لكل من القطاع الخاص والمجتمع المدنى على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل تحقيق التنمية. وتعد الشراكات التى يطلقها الأنكتاد فى هذا المؤتمر دليلاً على استيعابه الكامل لتلك النقطة، بل واستكمالاً للدور الرائد الذى لعبه فى صياغة قواعد وعناصر الشراكات التنموية الدولية.

السيد الرئيس

لقد سعت مصر دوماً للمشاركة النشطة فى أعمال الأنكتاد، وواصلت دون انقطاع مساندتها لدور محورى له فى العلاقات الاقتصادية الدولية. بل أننى استرجع أن مصر رأست أول دورة وزارية للأنكتاد فى 1964، ثم استمر اهتمامنا ومساندتنا لهذا الجهاز الهام للأمم المتحدة على مدار السنين. واستكمالاً لهذا، فقد حرصنا خلال الأعمال التحضيرية للأنكتاد الحادى عشر على شرح وجهة نظرنا، والإسهام المستمر فى صياغة مواقف الدول النامية من خلال مجموعة السبعة وسبعين. وأعربنا عن رؤيتنا الواضحة تجاه العديد من المفاهيم والموضوعات المطروحة.

وأبرز منها على سبيل المثال لا الحصر ما أعربنا عنه دوماً من أن الاتساق بين المنظومة الدولية وبين الاستراتيجيات الوطنية، لابد أن يكون موجهاً باستمرار نحو التنمية. وفى هذا السياق، أبرزنا مساندتنا لمفهوم "حيز السياسات" الذى يتيح للدول النامية الاحتفاظ بالقدر الكافى لمجال التحرك من أجل تطوير السياسات الوطنية التى تستجيب لتحدياتها التنموية، دون أن يتم تضييق الخناق عليه من خلال التعاقدات

والالتزامات الدولية العديدة فى هذا الشأن. ويتصل بذلك ضرورة حكم العولمة، وتوجيهها نحو التنمية، ولكى يكون اندماج الدول النامية فى المنظومة الاقتصادية الدولية اندماجاً مفيداً وناجحاً، فهو ليس هدفاً فى حد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة.

السيد الرئيس

إن التوافق الذى سينتج عن ساو باولو يعطى قوة دفع لأعمال الأنكتاد خلال السنوات الأربع القادم، ويمثل أرضية يجب الوقوف عليها وقاعدة يجب البناء عليها، لتتوج بتدعيم إضافى لجهاز الأنكتاد خلال دورته الوزارية الثانية عشر عام 2008، والتى نشرف بأن التسلسل الجغرافى يرجح انعقادها فى قارتنا الأفريقية. ونتطلع لكى يكون ذلك المؤتمر علامة مضيئة أخرى تنير المسار الاقتصادى العالمى، وتؤكد أن التنميةَ حقٌ وغاية، وأنه لابد على وجه الخصوص من بذلك كل المساعى لترجمة هذا الحق عملياً ليدمج فعلياً فى القواعد التجارية الدولية.

أخيراً، سيادة الرئيس، لا يسعنى إلا أن أوجه عميق الشكر لسكرتارية الأنكتاد، وعلى رأسها الأمين العام السيد روبينز ريكوبيرو، على الجهد الدءوب الذى تبذله، طبقاً للتكليف الصادر إليها، من أجل مساعدة الدول النامية لإقامة منظومة اقتصادية دولية أكثر عدلاً وإنصافاً. ونحن نعول كثيراً على أنشطتها التحليلية ومساعداتها الفنية وقدرتها على شحذ التوافق الدولى، حتى تدفع بالقضايا التنموية إلى قلب المنظومة الاقتصادية الدولية فتجعلها بذلك أكثر استقراراً. وكذلك، فالشكر واجب للدولة المضيفة، البرازيل، على كرم الضيافة، وحسن التنظيم، ونتطلع إلى مؤتمر ناجح نثق فى أنه سوف يكون علامة بارزة فى مسيرة التنمية الدولية، بفضل رئاستكم المستنيرة، ونتعهد لكم بتقديم كافة الدعم والمساندة لهذا الغرض.

شكراً سيادة الرئيس